

Distr.: General  
18 April 2022  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2022

22-21 حزيران/يونيه 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل المراجعة والتحقيقات

## تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

موجز

تقدم دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويقدم هذا التقرير أيضا موجزا مقتضبا لأنشطة التحقيقات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال هذه الفترة.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره UNW/2015/4، وفيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفاعلية إطار الهيئة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ و (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛ و (ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ و (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويعرض التقرير أيضا آخر ما استجد بشأن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ و (ب) يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة؛ و (ج) يشجع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جهودها المتواصلة الرامية إلى زيادة تعزيز خط دفاعها الثاني ووضع بيان لضوابط الرقابة الداخلية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي موجزا لأنشطة المراجعة الداخلية التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في عام 2021، وأنشطة التحقيق التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة من أجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويقدم التقرير رأيا عاما بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل المعايير التي تشكل هذا الرأي خطة الدائرة للمراجعة على أساس المخاطر لعام 2021؛ ونتائج عمليات المراجعة الداخلية التي تم الاضطلاع بها في عام 2021 والخدمات الاستشارية التي قدمت في ذلك العام؛ وحالة جهود الإدارة لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في هذا التقرير وتقارير السنوات السابقة.

## ثانيا - الولاية

- 2 - توفر دائرة المراجعة الداخلية للحسابات، وفقاً لميثاقها شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ودائرة المراجعة الداخلية وتقيداً بإطار الممارسات المهنية الدولية ومدونة الأخلاقيات الصادرين عن معهد المدققين الداخليين، للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات مستقلة وموضوعية في مجال التأكيد وإسداء المشورة بهدف إضافة قيمة لعمل الهيئة وتحسين فعاليته وكفاءته. والهدف الرئيسي لدائرة المراجعة الداخلية هو تقييم ما إذا كانت حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كافية ومجدية وفعالة على النحو المتوخى من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة.
- 3 - وتقوم شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بدورها في الرقابة الداخلية من خلال إجراء تقييم مستقل ومراجعة داخلية وتقديم خدمات استشارية. ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6)، يوفر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رقابة خارجية مستقلة. ويتمثل الهدف الأساسي لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في إبداء الرأي في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- 4 - وتتلقى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مشورة مستقلة بشأن فعالية وظائف الرقابة في الهيئة من اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التي تتألف من اختصاصيين كبار خارجيين لا صلة لهم بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## ثالثا - الرأي (القرار 4/2015، النقطة أ)

### ألف - أساس الرأي

5 - تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية وضع عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نحو يتسم بالكفاءة، وتعهداً بصورة فعالة لضمان تحقيق أهداف الهيئة. ودائرة المراجعة الداخلية مسؤولة عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية هذه النظم والعمليات استناداً إلى تنفيذ خططها السنوية للمراجعة على أساس المخاطر؛ والخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2021؛ والتقدم الذي تحرزه الإدارة في تناول التدقيق الداخلي والتوصيات الاستشارية. ويرد في الفرع الرابع موجز مقتضب للعمل الذي يدعم هذا الرأي.

## باء - الاستعدادات

6 - لا يشمل هذا الرأي العمليات والأنشطة المسندة إلى جهات خارجية، تتمثل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو بعض مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة (وكذلك بعض مقدمي الخدمات التجاريين من الأطراف الرابعة الذين تتعاقد معهم من الباطن مؤسسات من الأطراف الثالثة لمنظومة الأمم المتحدة) مثل:

(أ) مختلف الأنشطة والخدمات العالمية وبعض الأنشطة والخدمات المحلية في مجال إدارة الموارد البشرية استناداً إلى الاتفاقات المعمول بها.

(ب) تحضير وسداد مرتبات الموظفين وأصحاب عقود الخدمات ومتطوعي الأمم المتحدة.

(ج) مدفوعات المصارف العالمية والمحلية.

(د) إدارة الخزنة والاستثمار.

(هـ) إدارة واستضافة نظام التخطيط المركزي للموارد (أطلس).

(و) إدارة برمجيات جدار الحماية ومعالجة مكامن الضعف وصيانة البنية التحتية واستضافة الموقع الشبكي.

(ز) خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المقدمة في المكاتب الميدانية في إطار المباني المشتركة أو مهام مكتب الدعم الإداري المشتركة.

(ح) الخدمات المشتركة الأخرى التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة بناء على الترتيبات في المقر أو على الصعيد العالمي، أو في الميدان، واعتامداً على اتفاقات مستوى الخدمات المطبقة محلياً.

7 - وفيما يتعلق بهذه الخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية، تعتمد دائرة المراجعة الداخلية على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في الهيئة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة التي تقدم الخدمة لتغطية جوانب الخدمة المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تنفيذ خطط المراجعة الخاصة بها. وفي حالة اتفاقات مستوى الخدمات المحلية، تسعى دائرة المراجعة الداخلية إلى تقييم فعاليتها وما يتصل من جوانبها بمجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية في سياق ما تجر به الدائرة من عمليات المراجعة الميدانية على أساس المخاطر. وخلال عام 2021، أجرت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً مراجعة لإدارة مخاطر الطرف الثالث فيما يتعلق بالخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية والتي توفر مستوى أكبر من الضمانات في هذا المجال. ولاحظت هذه المراجعة أن ترتيبات المراجعة الداخلية لحسابات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم خدمات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تغطي معظم مجالات عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تستعين بمصادر خارجية لتنفيذها. بيد أن عمليات مراجعة الحسابات من هذا القبيل قد لا تركز دائماً تحديداً على الخدمات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويبدو أيضاً أن ترتيبات التأكيد التي يتخذها طرف ثالث محدودة بالنسبة للخدمات التي تستعين بمصادر خارجية مثل خطط التأمين الطبي، وخدمات السلامة والأمن، أو مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التجاريين، ولا سيما فيما يتعلق بأمن البيانات. وتعتزم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز إشرافها على مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التجاريين. وترد أيضاً الاستنتاجات الرئيسية لهذه المراجعة في الفرع التاسع من هذا التقرير.

## جيم - القيود المتعلقة بنطاق المراجعة

8 - تلاحظ الدائرة أيضا بعض القيود على النطاق الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والمتصلة بالعمل عن بعد وبالقدرة المحدودة على الوصول إلى بعض الوثائق الداعمة أو الأصول أو الموظفين أو أصحاب المصلحة الذين يتواجدون عادة أثناء الزيارات الميدانية. وتشمل القيود التي تُفرض على نطاق المراجعة المتعلقة بطبيعة المراجعات عن بُعد الأنشطة التالية:

- (أ) لم يتسن إجراء استعراض لبعض الوثائق الداعمة الأصلية؛ لذلك، تعين على فرق المراجعة في بعض الأحيان الاعتماد على نسخ ممسوحة ضوئيا. وفي الحالات التي لم تقدم فيها نسخ إلى دائرة المراجعة الداخلية، لم تكن هناك أية وسائل أو وسائل محدودة للحصول على تأكيد.
- (ب) عقدت اجتماعات مع بعض موظفي المكاتب في بعض الكيانات الخاضعة للمراجعة بشكل افتراضي، مما قد يحدّ من فهم بيئة عمل المكتب.
- (ج) لم تجر زيارات لمواقع المشاريع، بما في ذلك عقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع النظراء/المستفيدين المحليين.
- (د) لم يجر التحقق المادي من الأصول والمخزونات.
- (هـ) لم يجر استعراض ترتيبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الموقع.

## دال - الرأي العام

- 9 - استنادا إلى مصادر الأدلة، المبيّنة في الفرع الرابع، ومنها خطة المراجعة التي وضعتها الدائرة على أساس المخاطر والنتائج ذات الصلة بمراجعة الحسابات وبالأعمال الاستشارية التي أجرتها دائرة المراجعة الداخلية في عام 2021، يتمثل الرأي العام للدائرة في أن عمليات حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة المخاطر والرقابة التي تضطلع بها الهيئة قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها **بحاجة إلى بعض التحسين**.
- 10 - وتشير دائرة المراجعة الداخلية إلى أن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة واصلت تعزيز عملياتها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر في عام 2021. وعلى وجه الخصوص، نضجت لجنة استعراض سير الأعمال فأصبحت هيئة الإدارة لمناقشة بعض المسائل المؤسسية. وشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات هي مراقب منتظم في لجنة استعراض سير الأعمال وتقدم بانتظام إحاطات إعلامية لأعضاء اللجنة بشأن المسائل المتصلة بالتقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات والنتائج الاستشارية. وخلال عام 2021، قامت الإدارة بإعادة النظر في عمليات وضع خطط العمل للخطة الاستراتيجية الجديدة، ويجري إدخال تحسينات عليها في عام 2022. وبدأت الإدارة عملية استعراضات ربع سنوية للأعمال باستخدام مؤشرات رئيسية للأداء، منها توصيات مراجعة الحسابات القديمة، التي تقدم بانتظام إلى المديرين.
- 11 - وفي الوقت نفسه، حددت مهام المراجعة والاستشارات التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية في عام 2021، فضلا عن رصدها لمتابعة المراجعة الداخلية والتوصيات الاستشارية السابقة، بعض المجالات الشاملة لإجراء تحسينات فيها، وهي مجالات تتطلب اهتماما من الإدارة التنفيذية والعليا، وفيما يلي موجز لها:

(أ) وفقا لما تم إبرازه في السنوات السابقة، الحاجة إلى مواصلة تعزيز آليات الرقابة الإدارية للهيئة، التي تعرف كذلك باسم 'خط الدفاع الثاني'، لضمان إسناد المهام والوضوح بشأن مساءلة المسؤولين عن تسيير الأعمال وسلطتهم وقدرتهم على التصميم الوافي والرصد الفعال للسياسات وأساليب العمل القائمة على الوعي بالمخاطر والفعالة من حيث التكلفة وضمان الامتثال؛ وتعزيز دور وقدرات المكاتب الإقليمية باعتبارها مسؤولة عن رصد المكاتب الميدانية في منطقة كل منها والإشراف عليها.

(ب) شددت الإدارة على أن قدرتها على تنفيذ بعض توصيات الرقابة ستتوقف على توافر الموارد الكافية. وبينما تدرك دائرة المراجعة الداخلية محدودية بيئة التمويل، والهدف المتمثل في ضمان وصول أقصى قدر من الموارد إلى من هم في أمس الحاجة إليها، فإنها تؤمن بأهمية وجود حوكمة وإدارة للمخاطر وضوابط قوية لضمان تمكن الهيئة من الوفاء بولايتها والتزاماتها. وخلال عام 2021، لاحظت الدائرة أنه في الوقت الذي وصلت فيه الإدارة تنفيذ توصيات المراجعة والتوصيات الاستشارية، تباطأ تنفيذ بعض التوصيات المؤسسية حيث كانت هناك حاجة للعمل على أولويات استراتيجية أخرى مثل وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الاستراتيجية، وتخطيط العمل ذي الصلة، والمبادرات والمشاريع الاستراتيجية الجديدة (مثل النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد) أو معالجة حالات الأزمات. ولم تنته الهيئة بعد من تنقيح تكاليف مشاريعها، بما في ذلك تقدير تكاليف الدعم الإداري لتحسين الدعم الوظيفي والرقابة الإدارية للموارد اللازمين لتنفيذ بعض التوصيات المؤسسية.

(ج) ووفقا لما تم إبرازه في السنة السابقة، الحاجة إلى تعزيز القدرات الداخلية على المستوى القطري، سواء من حيث الملاك الوظيفي أو المهارات اللازمة لإدارة ورصد مهام الدعم المعياري للهيئة، والتنسيق والأنشطة التنفيذية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والإبلاغ عنها، وكذلك الاضطلاع بفعالية بالمسؤوليات المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال.

(د) الحاجة إلى تعزيز الأعمال التحضيرية لعملية إعداد بيان الرقابة الداخلية السنوي لتحديد المساءلة والمسؤولية الإدارية بوضوح عن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، التي أوصت بها دائرة المراجعة الداخلية منذ عام 2019. وبينما ينص إطار الرقابة الداخلية في الوقت الراهن على أن تتولى الإدارة مسؤولية وضع وتعهد عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لضمان تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فلا تضمن الإدارة ولا تؤكد تنفيذ هذه المسؤولية على أساس سنوي مثلا في شكل بيان للرقابة الداخلية.

12 - وإذا لم تعالج هذه المسائل معالجة وافية، فقد تتحقق المخاطر ويمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة.

## رابعاً - موجز الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي (القرار 4/2015، النقطة ب)

13 - نظرت دائرة المراجعة الداخلية، لتكوين رأيها، في مصادر للأدلة مثل (أ) وضع خططها للمراجعة على أساس المخاطر لعام 2021، التي اعتمدها المديرية التنفيذية بعد أن استعرضتها اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، وتنفيذ الخطة؛ و (ب) نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية؛ و (ج) التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة والتوصيات الاستشارية؛ و (د) المعرفة التراكمية الناشئة عن مشاركة دائرة المراجعة الداخلية بصفة مراقب في اجتماعات/منتديات الحوكمة الداخلية، التي شكلت فهم الدائرة لعمليات الحوكمة والمخاطر والمراقبة؛

و (هـ) المسائل المتعلقة بأوجه القصور في الرقابة التي لوحظت من خلال تقارير التحقيق التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2021؛ و (و) العمل الذي قام به مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة. وتعتمد دائرة المراجعة الداخلية أيضا على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية وأوجه الإخفاق المحتملة للدائرة في الرقابة أو المخالفات أو حالات عدم الامتثال التنظيمي، والتي يمكن أن تكون مهمة للحوكمة أو لبيئة الرقابة، والإبلاغ عنها.

## ألف - خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2021

14 - تماشياً مع المعايير الاحترافية والممارسات الحديثة، تقدم المراجعات الداخلية التي تجربها دائرة المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية التي توفرها تأكيداً بشأن فعالية الحوكمة والإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وواصلت الدائرة تنقيح مجال المراجعة الخاص بها وتوسيع النطاق الذي تشملته مراجعتها لمجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المجالات التي تغطي المكاتب الميدانية، والمهام الشاملة، وإجراءات العمل. وفي إطار قيام الدائرة بتحسين نطاق التدقيق وخطة المراجعة ذات الصلة، فإنها توائم خطتها مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتنتظر فيما يلي: (أ) إدارة المخاطر المؤسسية والتعليقات الواردة من الجهات المسؤولة عن سير الأعمال وإدارة المكاتب الميدانية، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات نظم المعلومات والتكنولوجيا ومكافحة الغش؛ و (ب) إطار الرقابة الداخلية، بما في ذلك أدوار الجهات المسؤولة عن التصدي للمخاطر ومسؤولياتها (خط الدفاع الأول) ودور من يتولون المسؤولية عن سير الأعمال والمكاتب الإقليمية في الرصد والإشراف (خط الدفاع الثاني). وتتسق دائرة المراجعة الداخلية خطتها للمراجعة مع مقدمي التأكيدات الآخرين في خط الدفاع الثالث لتجنب ازدواجية العمل وتوسيع نطاق تغطيتها للمخاطر. وتُقاس المخاطر استناداً إلى مجموعة من عوامل الخطورة التي تمثل احتمالية وقوع أحداث قد تؤثر تأثيراً سلبياً على تحقيق أهداف فرادى وحدات/مكاتب الأعمال والعمليات والأنظمة، وآثارها المحتملة.

15 - ولا يمكن أن تغطي خطة المراجعة السنوية القائمة على المخاطر جميع المخاطر أو كل إجراء من إجراءات العمل أو وحدة من الوحدات التنظيمية أو جميع المكاتب في الهيئة. ولذلك، اختيرت عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية في عام 2021 من خلال تقييم شامل من منظور المخاطر للوحدات التنظيمية والمكاتب وطرق أداء العمل، ومدى توافر الموارد اللازمة لتغطية تلك المخاطر استناداً إلى تصنيفات المخاطر وتقديرات الجهات الخبيرة. وعلى هذا النحو، فإن ثمة عيوباً كامنة تحد من قدرة الدائرة على التعبير عن رأي شامل بشأن مجمل عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية أو المالية أو التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أهدافها المتصلة بالامتثال.

16 - وعلاوة على ذلك، واجهت دائرة المراجعة الداخلية خلال عام 2021 قيوداً أعاققت التنفيذ الكامل لخطة عملها المعتمدة بسبب جائحة كوفيد-19. وتتعلق هذه القيود أساساً بمراجعة الحسابات عن بعد وعدم القدرة على السفر إلى المكاتب الميدانية. وكان على الدائرة أن تعتمد على الإدارة في ما أجرته من عمليات مراجعة عن بعد، في جميع الحالات تقريباً، لتقديم أدلة داعمة وافية ودقيقة.

## باء - نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة

17 - في عام 2021، أجرت دائرة المراجعة الداخلية 16 عملية من عمليات المراجعة الداخلية وتقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2021، وصدر 14 تقريراً نهائياً بحلول منتصف آذار/مارس 2022 وتم ترحيل عمليتين للمراجعة الداخلية إلى عام 2022. وشملت هذه العمليات عموماً الحوكمة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة في مكاتب مختارة أو ذات صلة بأنظمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها.

18 - وكان 12 تقريراً من التقارير الـ 14 الصادرة عبارة عن عمليات من نوع عمليات للتأكيد ذات تصنيفات كلية للكيانات أو العمليات الخاضعة للمراجعة، على النحو التالي:

- قُيِّمت ثلاثة كيانات/عمليات على أنها **مرضية**، مما يعني أن ترتيبات الإدارة التي جرى تقييمها، وممارسات وضوابط إدارة المخاطر كانت قائمة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها بشكل جيد. ومن غير المرجح أن تؤثر المسائل التي حددتها عملية المراجعة، إن وُجدت، على تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للمراجعة.
  - تم تقييم خمسة منها على أنها بحاجة إلى **بعض التحسينات**، وهو ما يعني أن عمليات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الرقابية التي خضعت للتقييم كانت قائمة بوجه عام وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى بعض التحسينات.
  - تم تقييم ثلاثة منها على أنها **بحاجة إلى تحسينات كبيرة**؛ وهو ما يعني أن عمليات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الرقابية التي خضعت للتقييم كانت قائمة بوجه عام وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى تحسينات كبيرة.
  - أسفر تقييم واحد لمستوى النضج عن تصنيف من المستوى 2 مع بعض عناصر من المستوى 3، في حين أن مستوى النضج المطلوب هو المستوى 4 (ويضاهي هذا التصنيف في مجمله تقييماً يرى أن **ثمة حاجة إلى بعض التحسينات**).
- 19 - ويرد في الفرع التاسع موجز للتفاصيل المتعلقة بالنتائج المتكررة والهامة المحددة في المراجعة الداخلية والأعمال الاستشارية للدائرة لعام 2021.

## جيم - التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة توصيات المراجعة

20 - بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية لفترة السنوات الخمس المتعاقبة السابقة على تقديم التوصيات في عام 2021 ما نسبته 94 في المائة. وهذا يبرهن على التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب كلما كان من الضروري إدخال تحسينات على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ومع ذلك، تلاحظ دائرة المراجعة الداخلية أن 19 توصية صادرة منذ أمد طويل لم يتم تنفيذها بعد. وشكلت التوصيات غير المنفذة منذ أجل طويل 10 في المائة من مجموع التوصيات الصادرة في عام 2019 و 8 في المائة من التوصيات الصادرة في عام 2020. ويرجع ذلك على الأرجح إلى زيادة عدد التوصيات المؤسسية والمواضيعية، التي تتطلب وقتاً وموارد لتنفيذها، فضلاً عن الأولويات الناشئة. وواصلت الدائرة رصد هذه التوصيات ومتابعتها وتشجع الإدارة على تنفيذ ومواصلة التدابير الرامية إلى التصدي للمخاطر الكبيرة التي تم تحديدها نتيجة لعمليات المراجعة في غضون أطر زمنية متفق عليها.

## خامسا - بيان الاستقلال والتقييد بمعايير المراجعة الداخلية (القرار 4/2015، النقطة ج)

- 21 - ظلت دائرة المراجعة الداخلية طوال عام 2021 مستقلة من الناحية التشغيلية عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمتعت بالحرية في تحديد نطاق عملها وفقا للمعايير الدولية المطبقة والمقبولة عموما. ويتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بوصفه جهة خارجية تقدم خدمات التحقيقات، بالاستقلالية ذاتها.
- 22 - وتهدف دائرة المراجعة الداخلية إلى تنفيذ عملها وفق أعلى معايير الاحترافية والكفاءة. وفي هذا الصدد، تتبع الدائرة إطار الممارسات المهنية الدولية الصادر عن معهد المدققين الداخليين. وأحرزت الدائرة تقدما في تحضير أول تقييم تجريه للجودة على النحو المطلوب بموجب المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ("المعايير"). وفي عام 2021، أجرت الدائرة استعراضا داخليا لممارساتها في مواجهة المعايير. وتعتزم الدائرة الخضوع خلال عام 2022 لتقييم مستقل للجودة لاستعراض امتثالها للمعايير. وليس بوسع الدائرة بعدُ أن تستخدم البيان الذي ينص على تقيدها بالمعايير؛ بيد أنها ما زالت تتبع المعايير في عموم إجراءاتها وفي فرادى العمليات التي تنفذها.

## سادسا - تخصيص الموارد وتوظيفها (القرار 4/2015، النقطة د)

- 23 - يقتضي قرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015 أن تقوم دائرة المراجعة الداخلية بالإشارة إلى ما إذا كانت ترى أن الموارد المخصصة لأداء وظيفة المراجعة الداخلية والتحقيقات ملائمة وكافية وموظفة بشكل فعال لتحقيق التغطية المتوخاة لها فيما يتعلق بالتدقيق والتحقيقات. وتلقت دائرة المراجعة الداخلية خلال عام 2021 موارد كافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في خطة المراجعة التي وضعتها لعام 2021. وجرى توظيف الموارد المالية على نحو يتماشى مع خطة دائرة المراجعة الداخلية وقواعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسياساتها. وجرى تمويل ملاك موظفي الدائرة تمويلا كاملا بخمس وظائف معتمدة هي: وظيفة واحدة برتبة ف-5 (الرئيس)، ووظيفتان برتبة ف-4، ووظيفتان برتبة ف-3 (إحدهما كانت شاغرة لمدة شهرين، ولكن تم تحديد مرشح مؤهل وتعيينه في الوقت المناسب). وشاركت الدائرة أيضا في برنامج القيادات النسائية الشابة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة<sup>(1)</sup> الذي أطلق في عام 2021 من خلال تعيين متطوعة واحدة من متطوعي الأمم المتحدة من المتقدمين للبرنامج.

- 24 - وتقع دائرة المراجعة الداخلية ضمن شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ويرأسها مدير يسانده معاونان إداريان. وفي عام 2021، تلقت الدائرة 447 000 دولار لتغطية نفقات غير متعلقة بالموظفين.
- 25 - وبالنسبة للتحقيقات التي أنجزت في عام 2021 (انظر الفرع الثاني عشر)، بلغت التكلفة التقديرية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية 342 310 دولارا من دولارات الولايات المتحدة<sup>(2)</sup>. وفي المقابل، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية فاتورة بمبلغ مستحق على هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدره 128 152 دولارا من دولارات الولايات المتحدة مقابل عدد أقل من التحقيقات التي أنجزت في عام 2020. ويرسل مكتب

(1) يهدف برنامج القيادات النسائية الشابة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى دعم القيادات النسائية الشابة من خلال فرص التعلم المختلفة وبرنامج التطوير المهني المنظم مع موجه.

(2) تشمل التكلفة الفواتير المُستلمة بمبلغ 63 381 دولارا من دولارات الولايات المتحدة وتقديرات التكاليف بمبلغ 278 929 دولارا من دولارات الولايات المتحدة.



خدمات الرقابة الداخلية الفواتير مباشرة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس استرداد التكاليف. ولا تتأثر ميزانية دائرة المراجعة الداخلية باسترداد التكاليف الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

26 - وفي عام 2021، واصل مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات، بدعم من اثنين من موظفي دائرة المراجعة الداخلية، الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن تلقي تقارير التحقيق وإحالتها؛ وتنسيق ورصد تنفيذ التقارير الأخرى؛ وتوجيه الإحالات والتوصيات وطلبات المعلومات والبيانات واسترداد التكاليف من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وشمل هذا الدور بذل جهود في مجالات التنسيق والرصد والرقابة، بما في ذلك العديد من عمليات الاستعراض المستندية والتفتيش، التي لم يكن لدى شعبة التقييم المستقل موارد مخصصة لها، وإن كان هذا الدور أصبح أكثر إلحاحاً. ولذلك استخدمت دائرة المراجعة الداخلية ميزانيتها للمراجعة الداخلية لتوظيف متطوع من متطوعي الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هذا المجال، بما في ذلك قدرة الدائرة على بذل جهود في مجال النزاهة ومكافحة الغش بطريقة استباقية، والتوعية بكيفية التعامل مع سوء السلوك المحتمل. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، بالتعاون مع الإدارة العليا، أعدت دائرة المراجعة الداخلية بياناً لمكافحة الفساد والغش وبدأت العمل على تقارير الدروس المستفادة (انظر أيضاً الفرع الثاني عشر). وفي خطة العمل السنوية للدائرة لعام 2022، طلبت مبلغاً قدره 82 000 دولار لتمويل جهودها لدعم التحقيقات ومكافحة الغش، ويسر الدائرة أن تلاحظ أنه تم تخصيص ذلك. ومن المرجح أن تحتاج الدائرة إلى تقديم طلبات مماثلة في السنوات المقبلة.

## سابعاً - تنفيذ خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2021

### ألف - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

27 - وضعت دائرة المراجعة الداخلية، لدى إنشائها في عام 2018، استراتيجية للمراجعة على أساس المخاطر للفترة 2019-2021. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم رؤية تتمثل في جملة أمور في مفهوم مشترك للتأكيد لتعزيز فعالية وكفاءة الحوكمة والرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتستند هذه الرؤية إلى مفهوم نموذج خطوط الدفاع الثلاثة<sup>(3)</sup> لدعم المساءلة التي تركز على النتائج والحوكمة الرشيدة، وتعزيز إدارة المخاطر، وضوابط الرقابة الداخلية الفعالة من حيث التكلفة.

28 - ووُضعت خطة المراجعة الداخلية لعام 2021 على أساس تقييم مستقل للمخاطر وبعد تلقي مدخلات من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المخاطر الرئيسية. وتضمنت عملية التخطيط تحليل البيانات الكمية والنوعية لتقدير المخاطر ذات الصلة بكل مكتب ووحدة خاضعة للمراجعة. واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خطة المراجعة لعام 2021 قبل تقديمها إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموافقتها عليها.

29 - ونظراً للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، اضطرت دائرة المراجعة الداخلية إلى تعديل خطتها للمراجعة لعام 2021 من خلال: (أ) إجراء عمليات مراجعة للحسابات الميدانية عن بُعد، مع ما ينطوي عليه ذلك من قيود متأصلة تتعلق بنطاق المراجعة؛ و (ب) التركيز على الأولويات المواضيعية

(3) وفقاً لورقة موقف صادرة عن معهد المدققين الداخليين حول خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة المخاطر والرقابة الفعالين، تمثل الرقابة الإدارية الخط الأول للدفاع في إدارة المخاطر، بينما تمثل المهام المختلفة التي وضعتها الإدارة في مجال ضبط المخاطر والرقابة على الامتثال الخط الثاني، والتحقق المستقل هو الخط الثالث.

والأولويات الناشئة في المقر ومجالات المخاطر. وواصلت الدائرة أيضاً تعاونها الوثيق مع دائرة التقييم المستقل في إجراء عمليات تقييم ومراجعة مشتركة للمكاتب القطرية. واستمرت الدائرة في تقديم تعليقات بشأن المخاطر الناشئة ومشاريع السياسات والإجراءات كجزء من ولايتها الاستشارية.

30 - وفي عام 2021، استُكمل العمل الميداني لجميع المهام المدرجة في خطة المراجعة على أساس المخاطر باستثناء مهمتين. فقد رُجّل استعراضان من عام 2021 إلى عام 2022. وصدرت خلال عام 2021 ثمانية تقارير تتعلق بخطة المراجعة لعام 2021، وصدرت ستة تقارير بحلول منتصف آذار/مارس 2022. وتلاحظ دائرة المراجعة الداخلية أن الإدارة استغرقت، في بعض الأحيان، وقتاً أطول لاستعراض تقارير الدائرة والتعليق عليها نظراً لتعقدها، فضلاً عن أولويات العمل والأولويات المستجدة الأخرى.

## باء - رصد أنشطة المراجعة وتنسيقها

31 - قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خلال عام 2021 باستعراض تنفيذ خطة دائرة المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر لعام 2021 من خلال تقديم تقارير مرحلية وعقد اجتماعات مع مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات ورئيس دائرة المراجعة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة مشروع التقرير السنوي هذا وقدمت تعليقاتها عليه.

32 - وأرسلت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً خطة عملها السنوية إلى مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والكفاءة.

33 - وفي أعقاب قرار المجلس التنفيذي 4/2021 لعام 2021 للعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مواءمة التعاريف والإبلاغ عن مسائل المراجعة الداخلية والتحقيق، وتقديم تعليقات إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، شاركت دائرة المراجعة الداخلية في جهود لمواءمة تقارير المراجعة والتحقيق السنوية مع الوكالات التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واكتملت هذه العملية ووضعت نموذج منسق لكي تستخدمه وكالات الأمم المتحدة هذه في تقاريرها السنوية.

## جيم - تقارير المراجعة والتقييمات

34 - تحدد دائرة المراجعة الداخلية، لعمليات المراجعة الداخلية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظائفها، تقييماً عاماً منبثقاً عن عملية المراجعة بدرجة مرضٍ، أو يشير إلى وجود حاجة إلى بعض التحسينات، أو يشير إلى الحاجة لإجراء تحسينات كبيرة، أو إلى أنه غير مرضٍ، وذلك بناءً على تقييمها العام للعمليات ذات الصلة التي جرى فحصها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

35 - ويبين الجدول 1 التقييمات الكلية لـ 12 عملية مراجعة داخلية أنجزتها دائرة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2021. ومن بين هذه التقارير، كانت سبعة لعمليات مراجعة داخلية للمكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وخمسة لعمليات مراجعة لعمليات مؤسسية مواضيعية. ويبين المرفق 1 أيضاً عدد توصيات المراجعة حسب الأولوية.

## الجدول 1

## توزيع تقييمات المراجعة حسب المناطق والمجالات المواضيعية، لعام 2021

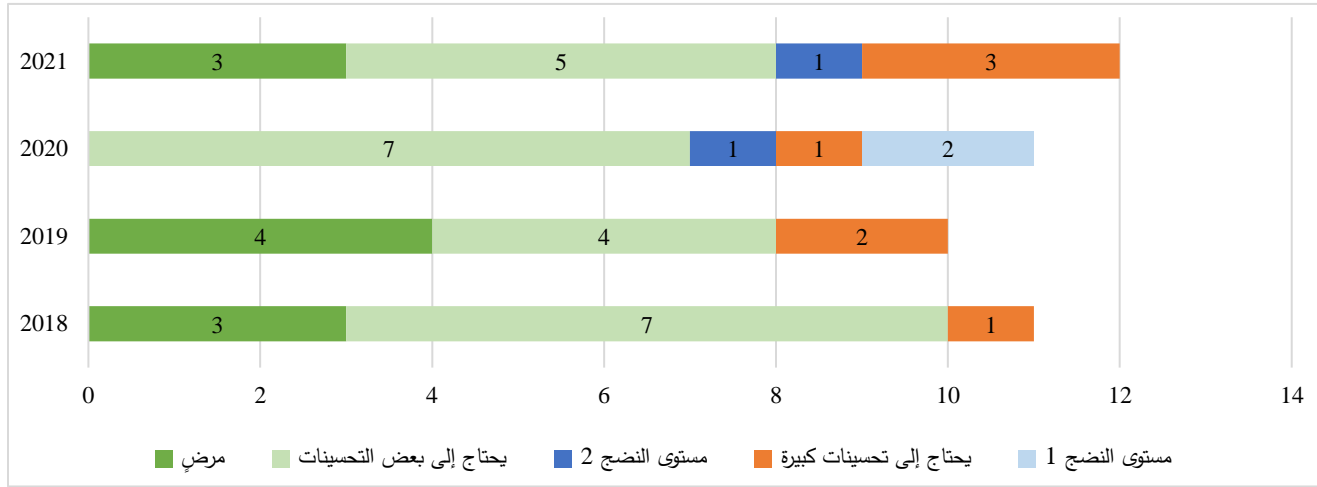
المجال المشمول بالمراجعة	عدد عمليات المراجعة	مُرَضٍ	يحتاج إلى بعض التحسينات	يحتاج إلى تحسينات كبيرة
المكتب القطري/مكتب الوجود البرنامجي	7	3	3	1
فلسطين	1	1		
باكستان	1		1	
إثيوبيا	1	1		
صربيا	1	1		
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1			1
طاجيكستان	1		1	
التوليف التجميعي لعمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية	1		1	
مراجعة الحسابات المواضيعية/مراجعة حسابات المقر	4	-	2	2
إدارة فرادى الخبراء الاستشاريين				1
إدارة مخاطر الطرف الثالث فيما يتعلق بالخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية	1		1	
وظيفة الاتصالات والدعوة	1			1
إدارة الأصول والإجراءات	1		1	
<b>المجموع</b>	<b>11</b>	<b>3</b>	<b>5</b>	<b>3</b>

36 - واستخدمت إحدى عمليات التأكيد مستوى النضج كتصنيف لرأي مراجعي الحسابات. وعلى وجه الخصوص، قيمت دائرة المراجعة الداخلية مستوى نضج برنامج مكافحة الغش في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنه المستوى 2 (الأولي) مع تحديد بعض عناصر المستوى 3 (القابلة للتكرار).

37 - وأكملت دائرة المراجعة الداخلية 44 عملية تأكيد من 2018 إلى 2021 مقابل خطط المراجعة السنوية القائمة على المخاطر. والشكل 1 أدناه يقدم نظرة عامة على التصنيفات الكلية التي خصصتها الدائرة لعمليات التأكيد من 2018 إلى 2021.

الشكل 1

نظرة عامة على التصنيفات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، خطط المراجعة للفترة (2018-2021)



المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

38 - وبالإضافة إلى عمليات التأكيد المذكورة أعلاه، أكملت الدائرة استعراضين استشاريين لا يحتويان على تصنيف للتأكيد: (1) تقييم سريع للتقدم المحرز في مشروع نظام التخطيط المركزي للموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والتحديات التي واجهته حتى 20 شباط/فبراير 2021؛ و '2' مبادرة تسليط الضوء: تقييم مستقل للمخاطر وتحديد الدروس المستفادة من تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمرحلة الأولى. انظر المرفق الثاني للاطلاع على موجزات لهذه المهام الاستشارية.

## ثامنا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

### ألف - معدل التنفيذ

39 - بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة قبل تلك التي قُدمت في عام 2021 نسبة 94 في المائة استناداً إلى الإحصاءات المُرخّلة لخمس سنوات قبل عام 2021. وبشكل عام، تباطأت معدلات التنفيذ السنوية للتوصيات حتى 23 آذار/مارس 2022؛ فبالنسبة للتوصيات الصادرة في عام 2019، بلغ مجموع التوصيات غير المنفّذة منذ فترة طويلة 10 في المائة، وبالنسبة لعام 2020 كان 8 في المائة.

40 - وكانت 19 توصية من توصيات مراجعي الحسابات غير منفّذة منذ فترة طويلة (أي يرجع تاريخها إلى ما قبل عام 2021)، 7 توصيات منها ذات أولوية عالية في حين أن 12 توصية ذات أولوية متوسطة. ويبين الجدول 2 التوصيات ذات الأولوية العالية وعمليات مراجعة الحسابات ذات الصلة.

## الجدول 2

## التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة ذات الأولوية العالية

عنوان عملية مراجعة الحسابات	المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية
2019 - مراجعة حسابات المكتب القطري لأفغانستان	وحدة إدارة دعم البرامج لوضع إرشادات للحالات التي تتلقى فيها المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تمويلاً غير مخصصة للمذكرات الاستراتيجية.
2019 - إدارة الشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة	مديراً شعبية السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية وشعبية التنظيم والإدارة لتعيين وتحديد المساءلة، والسلطة، والأدوار، والمسؤوليات لعملية إدارة الملكية الفكرية من البداية إلى النهاية بما يتماشى مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة.
2019 - المكتب الإقليمي لمراجعة حسابات آسيا والمحيط الهادئ	وحدة إدارة دعم البرامج لإجراء تقييم لمخاطر العملية من بدايتها إلى نهايتها، ووضع خريطة للمخاطر المحددة للضوابط الموضحة في الإطار الحالي للسياسات البرنامجية والتوجيه، بحيث تتم معالجة الثغرات أو الازدواجية في السياسات والضوابط المقابلة لها.
2019 - مراجعة حسابات إدارة السفر	مدير شعبية السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية للقيام، تمسحياً مع التغييرات المحتملة في ملاك الموظفين نتيجة لمبادرة إدارة التغيير، باستكشاف حلول لزيادة الرقابة التقنية في المقر، والتوجيه السياساتي، وتبادل المعارف للموظفين التقنيين (البرامج) في المكاتب الإقليمية وغيرها من المكاتب الميدانية.
2019 - مراجعة حسابات مكتب الوجود البرنامجي في الصومال	مدير شعبية التنظيم والإدارة لإنشاء وظيفة مسؤول عن سير العمل لعمليات السفر يتمتع بالسلطة والقدرة والمساءلة المناسبة للإشراف على فعالية سياسة السفر في مهام العمل ورصد الامتثال لها وضمان فعالية العملية وكفاءتها.
2020 - مراجعة حسابات مكتب الوجود البرنامجي في الصومال	المسؤول المعين عن سير العمل لإجراء تقييم لمخاطر عملية السفر من البداية إلى النهاية والتأكيد على مبادئ التركيز على النتائج، والحرص الواجب، والوعي بالتكاليف، وواجب العناية في سياسة السفر في مهام العمل.
2020 - مراجعة حسابات مكتب الوجود البرنامجي في الصومال	المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، للقيام، مع إدارة التغيير وشعبية الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، بتوضيح التوقعات لمكتب الوجود البرنامجي في الصومال، بما في ذلك إعادة التفكير الاستراتيجي في بصمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلد وإعطاء الأولوية لتركيز المكتب بين العمل المعياري والمشورة التقنية والتنسيق أو تنفيذ البرامج الميدانية.

المصدر: قامت بتجميعه ورصده إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

41 - وبين الجدول 3 أدناه حالة توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة حتى 23 آذار/مارس 2022 حسب الأولوية استناداً إلى الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه.

## الجدول 3

## تقدم التوصيات استناداً إلى الإطار الزمني الأصلي حتى 23 آذار/مارس 2022

الأولوية	مجموع التوصيات غير المنفذة أقل من 12 شهراً	12 شهراً إلى 18 شهراً	أكثر من 18 شهراً
عالية	22	5	2
متوسطة	45	7	5

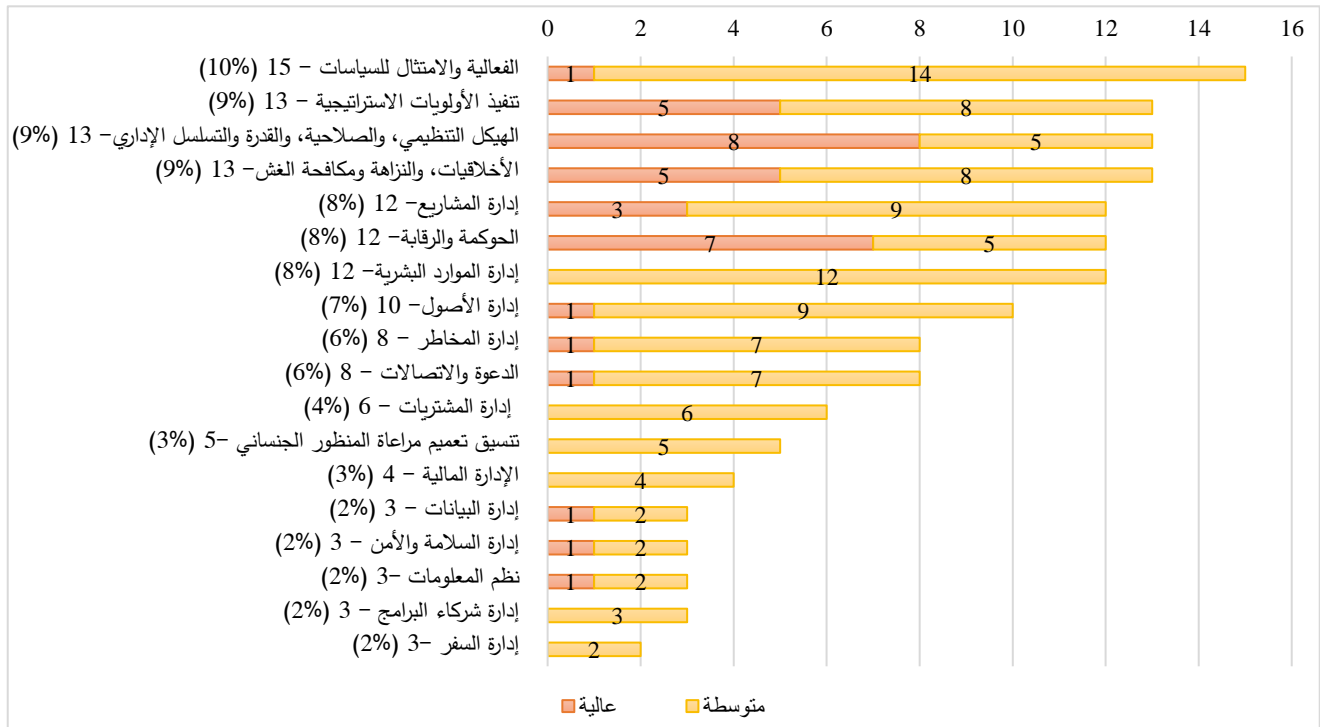
المصدر: قامت بتجميعه ورصده إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

## تاسعا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية

42 - قامت دائرة المراجعة الداخلية بتحديد وتلخيص المسائل الرئيسية الناشئة عن مهامها المدرجة في خطة المراجعة القائمة على المخاطر لعام 2021، لكل من مهامها المتعلقة بالتحقيق (انظر الشكل 2 والفقرات أدناه)، حسب المجالات الوظيفية. ولا يتضمن الشكل 2 ملاحظات مستمدة من العمليات الاستشارية.

الشكل 2

الملاحظات الرئيسية المحددة في عام 2021 بحسب المجالات الوظيفية:



المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

43 - حددت دائرة المراجعة الداخلية في عام 2021 ملاحظات رئيسية في إطار المجالات الوظيفية التالية:

(أ) **فعالية سياسات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإجراءاتها:** حددت عمليات مراجعة الحسابات المواضيعية المجالات التي تحتاج فيها الهيئة إلى '1' وضع سياسات تتعلق بضمان القيمة مقابل المال؛ والاتصالات والدعوة؛ ومقدمي الخدمات الخارجيين؛ و '2' إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بإدارة فرادى الخبراء الاستشاريين ومستشاري البائعين المتعاقدين معهم، والأصول، ومكافحة الغش، ومواءمة السياسات القائمة مع نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد الذي يجري تنفيذه، والعمليات التشغيلية، وإدارة المخاطر، وأطر الرقابة الداخلية، واحتياجات وأولويات العمل؛ و '3' تحسين امتثالها لإطار الرقابة الداخلية القائم وسياسات الرقابة الداخلية المعمول بها، بما في ذلك بشأن فرادى الخبراء الاستشاريين، والأصول، وعقود الإيجار، والمشتريات، والموارد البشرية.

(ب) **وضع وتنفيذ أولويات المذكرة الاستراتيجية:** أبرزت عمليات مراجعة الحسابات الميدانية مجالات للتحسين في: '1' التوجيه بشأن وضع وتنفيذ مذكرات استراتيجية، وتعزيز عناصر إطار النتائج

المستخدمة لقياس الأداء الفعلي للأثر والتغيرات المتوقعة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن النواتج والأنشطة؛ و '2' تعزيز إطار الرصد والإبلاغ والتقييم، والمجال الوظيفي والأنشطة المرتبطة به لضمان جودة التقارير التي تركز على النتائج والبيانات؛ و '3' التعجيل بتنفيذ التغييرات المقررة والنتائج؛ و '4' رصد فعالية استراتيجيات تعبئة الموارد وأهدافها، وتعزيز التوجيهات ذات الصلة بكيفية تخطيط استراتيجيات تعبئة الموارد وتنفيذها ورصدها وتعديلها، ودور المكاتب الإقليمية ومكاتب المقر في دعم المكاتب الميدانية. وتلاحظ دائرة المراجعة الداخلية بارتياح أن الهيئة قامت بتتقيح عملياتها المتعلقة بتخطيط عملها وبدأت في تنفيذ الخطط الجديدة، من خلال طرق منها عملية حوار استراتيجي رائدة، وتقديم مذكرات استراتيجية في المقر وتعزيزها للمكاتب الإقليمية والقطرية، وإجراء استعراض مستمر لاستراتيجيات المكاتب الميدانية، حيث تشارك دائرة المراجعة الداخلية كمراقب لضمان معالجة المخاطر والنتائج الرئيسية.

### (ج) الهيكل التنظيمي والسلطة والقدرة والتسلسل الإداري لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية: تبين

لدائرة المراجعة الداخلية، في مراجعاتها الميدانية، أن هياكل المكاتب الميدانية غالبا ما تكون هششة وتحتاج إلى أن توازن بشكل أفضل بين تطلعاتها وقدرتها على الوفاء بالأولويات والولاية المتفق عليها، بما في ذلك إعادة النظر في البصمة الاستراتيجية لمكاتب الوجود البرنامجي لمواءمة التوقعات بالنسبة لهذه المكاتب مع تصنيف قطري جديد. وكثيرا ما تتأثر المكاتب الميدانية بما يلي: '1' معدل الدوران والشواغر في المناصب الرئيسية؛ و '2' عدم توافر التمويل اللازم لاستمرار بعض المهام في هياكل المكاتب الميدانية، مثل الرصد والإبلاغ والتقييم والتنسيق والعمليات؛ و '3' عدم القدرة على زيادة القدرات بسرعة، بما في ذلك تجميع التمويل لمهام الدعم عند تعبئة تمويلات غير أساسية كبيرة؛ و '4' الوضوح اللازم بشأن المساءلة لضمان النتائج، والأدوار، والتنسيق الداخلي، والتسلسل الإداري.

### (د) الجهود المبذولة في مجال الأخلاقيات والنزاهة ومكافحة الغش: شملت مجالات

التحسين توضيح الدور التنسيقي لبرنامج مكافحة الغش؛ وتعزيز ثقافة الأخلاق والنزاهة؛ ووضع اللمسات الأخيرة لتقييمات مخاطر الغش في المقر والعمليات الرئيسية؛ وتوحيد الضوابط الكابحة وتقييم فعاليتها؛ وزيادة أتمتة التحكم والإبلاغ عن الاستثناءات إلى أقصى حد؛ وإعادة النظر في السياسة القانونية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجدول الزمني للتحقيقات؛ ووضع إطار رصد لقياس فعالية البرنامج الحالي لمكافحة الغش. ومن الناحية الإيجابية، استضافت الهيئة سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن تقييمات مخاطر الغش. بيد أن عمليات مراجعة الحسابات الميدانية أكدت الحاجة إلى زيادة تعزيز الوعي بالغش والفساد، بما في ذلك التدريب المنتظم والمناقشات المكرسة بشأن معايير السلوك، ومخاطر الغش والضوابط، والواجبات، وكيفية الإبلاغ عن المخالفات.

### (هـ) إدارة البرامج والمشاريع: يستمر الإبلاغ عن مسائل إدارة المشاريع في عمليات

المراجعة الداخلية للحسابات من حيث الحاجة إلى تعزيز ما يلي: '1' الإدارة الفعالة للمخاطر أثناء تصميم المشاريع وتنفيذها؛ و '2' عمليات إدارة المستفيدين، لضمان وصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها في البرامج إلى المستفيدين المستهدفين؛ و '3' فعالية أطر الرصد والإبلاغ والأنشطة ذات الصلة؛ و '4' الإبلاغ عن أداء البرامج والمشاريع في ضوء التقارير السردية والمالية القائمة على النتائج على أساس إطار النتائج والموارد المتفق عليه؛ و '5' إدارة المعرفة والتعلم؛ و '6' تقديم إرشادات بشأن ميزنة التكاليف المباشرة لإدارة المشاريع. وتلاحظ دائرة المراجعة الداخلية أن الهيئة شرعت في تنفيذ خريطة طريق تعزيز دورة المشاريع التي اقترحتها الدائرة في استعراضها الاستشاري الذي أجري في عام 2019.

(و) **الحوكمة والرقابة وإدارة الأداء**: حددت عمليات مراجعة الحسابات المواضيعية والميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' توضيح الدور الرقابي بين المقر والمكاتب الإقليمية فيما يتعلق بأداء المكاتب الميدانية، وصقل قدرات من يتولون المسؤولية عن سير الأعمال وتعزيز المساءلة في المجالات الوظيفية وفيما يتعلق بتولي زمام المسؤولية عن السياسات/المواضيع الاستراتيجية واتساقها، وكذلك تعزيز المكاتب الإقليمية (التي تمثل معاً خط الدفاع الثاني) لضمان الرقابة الإدارية الفعالة ورصد الامتثال؛ و '2' الإطار الأساسي للحوكمة والسياسات المؤسسية للاستعانة بمصادر خارجية في عمليات تسيير العمل ومهامها؛ و '3' الإدارة المنتظمة لأداء مقدمي الخدمات الخارجيين الذين تستخدمهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(ز) **إدارة الموارد البشرية**: تتعلق النتائج أساساً بتعزيز السياسة المتعلقة بإدارةفرادى الخبراء الاستشاريين وامتثال وحدات التوظيف للضوابط القائمة لضمان مبادئ القيمة مقابل المال والقدرة التنافسية والشفافية في تعيين الخبراء الاستشاريين وتحديد أتعابهم وضمان تحقيقهم للنواتج المتفق عليها في الوقت المناسب وبالجودة المتفق عليها. وحددت دائرة المراجعة الداخلية، في مراجعاتها لحسابات المكاتب الميدانية، الحاجة إلى ما يلي: '1' استراتيجيات طويلة الأجل للموارد البشرية تضعها المكاتب الميدانية بتوجيه من الموارد البشرية في المقر، إذا لزم الأمر، من شأنها أن تحدد القدرات الحالية إلى جانب القدرات اللازمة لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية، مصحوبة بتحليل لملاك الوظائف الفنية، وميزة كافية للمشروع، والتفاوض مع الجهات المانحة، لكفالة تمويل الاحتياجات من الموظفين؛ فضلاً عن تسريع خطط التوظيف؛ و '2' إرشادات بشأن خطط التعلم والتطوير في المكاتب الميدانية من أجل التحقق من صحتها والترتيب الفعال من حيث التكلفة؛ و '3' استكشاف نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد لمعالجة جميع فئات الموظفين في وحدة واحدة للموارد البشرية لضمان توافر البيانات الرئيسية لتخطيط وإدارة القوى العاملة؛ و '4' الاستعراض والنظر بشكل دوري في مخاطر الشواغر الطويلة الأجل في المناصب العليا والبدائل المؤقتة.

(ح) **إدارة المخاطر**: تبين من عمليات المراجعة أن إدارة المخاطر في الميدان والمقر تحتاج إلى تحسين، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد المخاطر بشكل استباقي، وإجراء المناقشات، والتخفيف من الآثار، وتصعيد القضايا إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب، عند الحاجة. ويسر دائرة المراجعة الداخلية أن تلاحظ أن الهيئة تقوم بتنفيذ خريطة طريق تعزيز إدارة المخاطر التي اقترحتها الدائرة في استعراضها الاستشاري الذي أجري في عام 2019.

(ط) **الدعوة والاتصالات**: حددت دائرة المراجعة الداخلية الحاجة إلى ما يلي: '1' وجود توجه استراتيجي تنظيمي واضح لأنشطة الاتصالات وولاية واضحة لقسم الاتصالات والدعوة تحدد مسؤولياته ومسؤوليات المكاتب الأخرى في مجال الاتصالات؛ و '2' إطار لسياسات الاتصالات على نطاق المنظمة والتوجيه على المستوى التنفيذي بشأن معايير تحديد الأولويات؛ و '3' إبراز الشعار ووضوح الدعوة؛ و '4' التقليل إلى أدنى حد من المهام المجزأة والتنسيق فيما بين الوحدات من خلال التكامل بين المقر والمكاتب الميدانية؛ و '5' وضع الصيغة النهائية لخطة الاتصالات في حالات الأزمات، وتعزيز الدور الذي تؤديه الاتصالات في استمرارية تصريف الأعمال والتخطيط الإنساني والتخطيط للأزمات في المقر وفي المكاتب الميدانية. ودعمت ذلك ملاحظات في عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية المتصلة بالدعوة والاتصالات.

(ي) **إدارة المشتريات**: أوصت دائرة المراجعة الداخلية بالعمل على وضع استراتيجية لإضفاء الطابع المهني على وظيفة المشتريات الإقليمية، واستكشاف النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد للإبلاغ عن استثناءات المشتريات ولوحات متابعة الرصد، مما يمكن المكاتب من تعزيز إدارة المشتريات التي تنفذ



محلها عن طريق وضع خطط شراء واقعية واستراتيجيات فعالة؛ وتعزيز الآليات الداخلية الرامية إلى التأكد على اعتبارات الوعي بالتكاليف؛ وإجراء دراسة دورية للسوق لانتقاء مجموعة واسعة من البائعين المحتملين؛ وكفالة السرية والإنصاف في عملية تقديم العطاءات. ومضت دائرة المراجعة الداخلية في إجراء مراجعة مواضيعية لحوكمة وإدارة مشتريات الخدمات حتى عام 2022.

(ك) **التنسيق في منظومة الأمم المتحدة:** تعاملت المكاتب الميدانية مع ولايتها فيما يتعلق بالتنسيق على مستوى الأمم المتحدة بشكل مختلف، ولم تحدد دائما استراتيجياتها التنسيقية بسبب محدودية الموارد والحاجة إلى التوجيه. وتتطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة رؤية أكثر وضوحا، واستراتيجية محدثة، وإطارا للمساءلة، ووضوحا بشأن الموارد المستثمرة في التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

## عاشرا - الخدمات الاستشارية

44 - خلال عام 2021، أكملت دائرة المراجعة الداخلية عمليتين استشاريتين: (أ) لمحة موجزة عن تقييم التقدم المحرز في مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتخطيط المركزي للموارد والتحديات التي واجهتها حتى 20 شباط/فبراير 2021؛ و (ب) مبادرة تسليط الضوء: تقييم مستقل للمخاطر وتحديد الدروس المستفادة من تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمرحلة الأولى. ويمكن الاطلاع على موجزات لتلك المهام في المرفق الثاني.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، تحاورت الدائرة بانتظام مع دائرة التقييم المستقل لتنسيق مهام المراجعة والتقييم؛ وتقاسم المعلومات؛ والمساهمة بمدخلات في تقييمات الحافظات القطرية التي تجريها دائرة التقييم المستقل، حيثما كان ذلك مناسباً. وشرعت دائرة المراجعة الداخلية ودائرة التقييم المستقل في إجراء استعراضين مشتركين من خلال تقريرين منفصلين: تقييم الحافظة القطرية + عملية مراجعة أجريت في المكتب القطري في باكستان؛ وتقييم الحافظة القطرية + عملية مراجعة في المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وساهمت دائرة المراجعة الداخلية أيضا في التقييم التكويني لاستجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للأزمات في آسيا والمحيط الهادئ.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت دائرة المراجعة الداخلية بدور المراقب النشط في عدد من الأفرقة العاملة ذات الصلة بإدارة التغيير في المنظمة وفي الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وشارك مدير شعبة خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية بصورة منتظمة بوصفه مراقبا ومستشارا يبادر بأعمال استباقية في اجتماعات فريق الإدارة العليا، وفي اجتماعات اللجنة المعنية باستعراض سير العمل، وفي مجلس مشروع تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، وغير ذلك من المحافل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة المراجعة الداخلية بانتظام تعليقات على مشاريع السياسات والإجراءات، وطلبات الإدارة، وغيرها من المبادرات.

47 - وتتكف دائرة المراجعة الداخلية على إعداد مواد تدريبية بشأن مراجعة الحسابات المراعية للمنظور الجنساني، لكي تصبح متاحة لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات التي تعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات مراجعة الحسابات. وبمساعدة قسم الاتصالات والدعوة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قامت الدائرة أيضا بتحديث موقعها على شبكة الإنترنت للتأكد من أنه سهل الاستخدام وغني بالمعلومات.

## حادي عشر - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية

48 - جرى الكشف العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2021 بعد 30 يوماً من إصدارها في مواجهة خطة المراجعة، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 10/2012 (انظر UNW/2012/16)، وهي متاحة على الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للكشف عن تقارير مراجعة الحسابات: <https://www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit/internal-audit-reports>.

ولم ترد أي طلبات من الداخل أو من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تدقيق لتقارير المراجعة.

49 - ولا تنشر التقارير الاستشارية. وقدمت نسخ منها إلى الإدارة العليا واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. ويرد موجز للنقاط البارزة الرئيسية في هذا التقرير السنوي، وفي المرفق الثاني.

## ثاني عشر - التحقيقات

50 - قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2021 خدمات تحقيق شملت ادعاءات تزعم ارتكاب أفراد تابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أطراف ثالثة سوء سلوكٍ على نحو يضر بالهيئة.

51 - وفي عام 2021، واصل مدير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن تنسيق وتلقي المعلومات حول أنشطة التحقيقات. ويواصل كل من المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومدير الموارد البشرية فيها القيام بدور أساسي في هذا المجال على النحو المبين في الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة ("السياسة القانونية").

## ألف - حجم الحالات

52 - سجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2021 ورود 36 ادعاءً جديداً بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بـ 27 ادعاءً جديداً في عام 2020 و 52 ادعاءً جديداً في عام 2019. ويبين الجدول 4 أدناه حجم الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2021 ومقارنته بعامي 2019 و 2020:

الجدول 4

### حجم الحالات الخاضعة للتحقيق في عام 2021

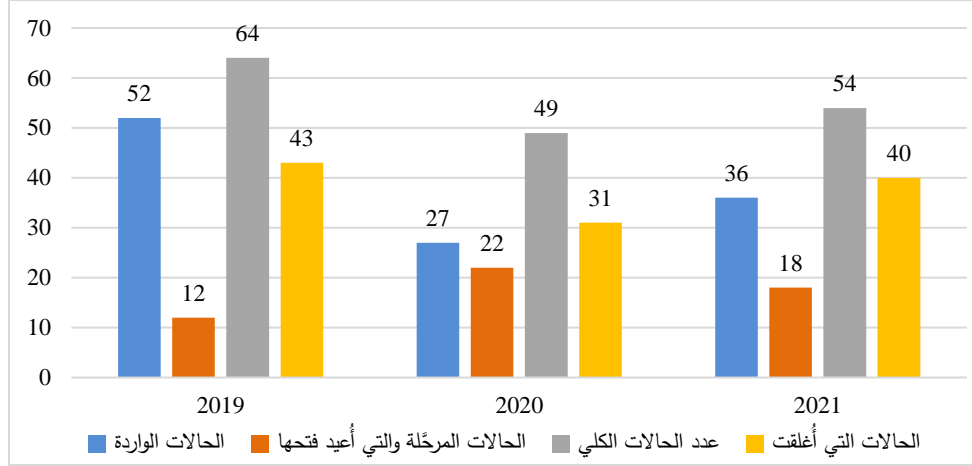
حجم الحالات	2021
الحالات المرجلة حتى 1 كانون الثاني/يناير	18
الحالات الواردة خلال العام	36
حالات السنة السابقة التي أعيد فتحها	-
<b>مجموع الحالات خلال العام</b>	<b>54</b>
الحالات المغلقة من الحالات المرجلة	15
الحالات المغلقة من الحالات الواردة	25
<b>مجموع الحالات المغلقة خلال العام</b>	<b>40</b>
الحالات المستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	14

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

53 - ويقارن الشكل 3 أدناه بين عدد الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات وإنجازها خلال الفترة 2019-2021.

الشكل 3

مقارنة الحالات الواردة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات ومعدل إنجازها للفترة 2019-2021



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

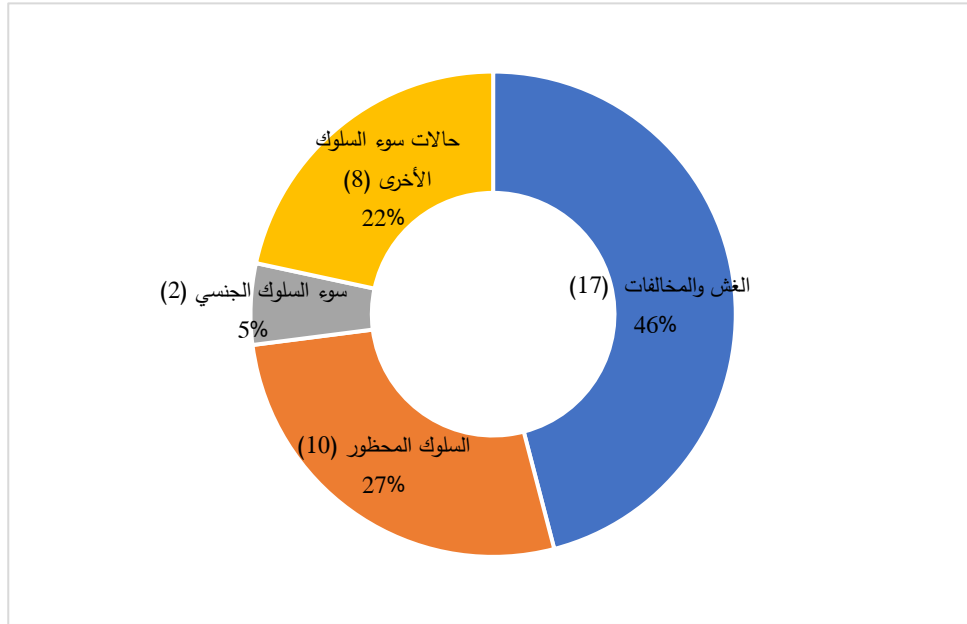
54 - وفي عام 2021، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات الجديدة الـ 36 عن طريق الخط الساخن (53 في المائة) أو عن طريق البريد الإلكتروني (39 في المائة) أو عن طريق وسائل أخرى (8 في المائة). وكانت مصادر الادعاءات إما موظفي الأمم المتحدة (56 في المائة)، أو إحالات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى (22 في المائة)، أو أطراف خارجية (11 في المائة)، أو مصادر معروفة لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولكن لم يكشف عنها لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات (8 في المائة)، أو مجهولة المصدر (3 في المائة).

## باء - أنواع الادعاءات

55 - يمكن أن يتضمن أي ادعاء يتلقاه ويسجله مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم. ففي عام 2021، كانت الادعاءات الـ 36 الجديدة الواردة تتعلق بـ 37 حالة من أنواع سوء السلوك المزعوم، وهي موزعة حسب الفئة على النحو الموجز بالتفصيل في الشكل 4 أدناه. وترد مقارنة مع عامي 2019 و 2020 في الجدول 5 أدناه.

## الشكل 4

## الادعاءات الواردة حسب الفئة في عام 2021



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية<sup>(4)</sup>.

## الجدول 5

## الادعاءات الواردة حسب مقارنة الفئات للفترة 2019-2021

فئة الادعاء	2019	2020	2021
الغش والمخالفات المالية	24	14	17
السلوك المحظور	17	9	10
سوء السلوك الجنسي	3	1	2
الانتقام	1	0	0
حالات سوء السلوك الأخرى	14	11	8
<b>المجموع</b>	<b>59</b>	<b>35</b>	<b>37</b>

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، انظر الحاشية أدناه.

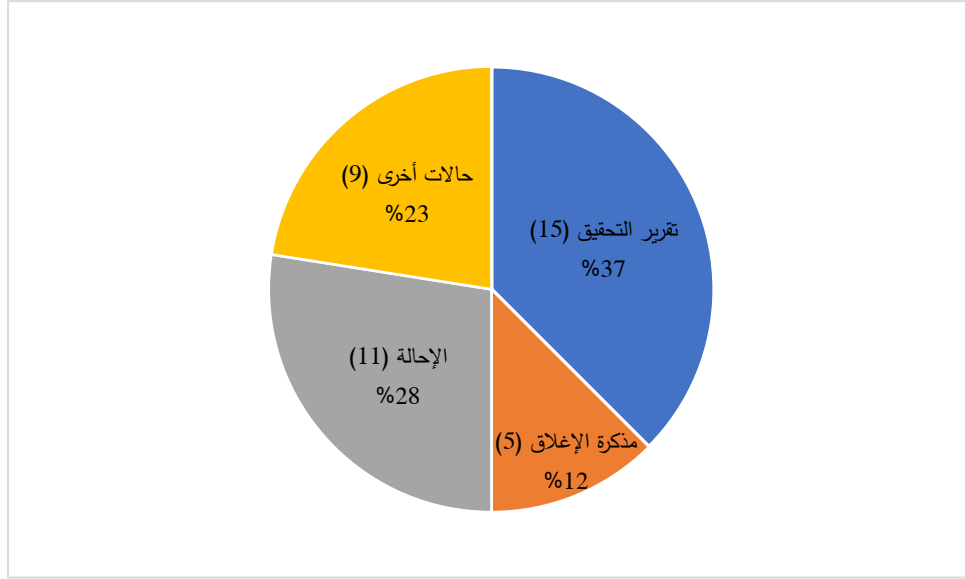
(4) ملاحظات: (1) قد تشمل الحالات فئات متعددة من سوء السلوك المزعم، وبالتالي يتم حسابها أكثر من مرة. (2) يصنف مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات بمزيد من التفصيل؛ بيد أن هذا التقرير يلخص هذه الفئات استناداً إلى نهج منسق للتقارير السنوية فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## جيم - الحالات التي خضعت للتسوية/الإغلاق/الترحيل

56 - وفقاً للمبين في الشكل 5، أُغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية 40 حالة في عام 2021 (مقارنة بـ 31 حالة في عام 2020):

الشكل 5

### الحالات المغلقة في عام 2021



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

57 - من بين الحالات الـ 40 التي أُغلقَت، أُغلقَت 20 حالة بعد إجراء تقييم أولي أشار إلى أن التحقيق ليس له ما يبرره (مقارنة بـ 21 حالة في عام 2020) و 20 حالة بعد التحقيق (مقارنة بـ 10 حالات في عام 2020). ومن بين الحالات الـ 20 التي أُغلقَت بعد التقييم الأولي، أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية 11 حالة (رهنًا بموافقة صاحب الشكوى، حيثما ينطبق ذلك) لنتظر فيها الإدارة مع احتمال أن تتخذ هيئة الأمم المتحدة إجراء فيها (مقارنة بـ 10 حالات أُحيلت في عام 2020). واستقر رأي مدير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، بالتشاور حسب الاقتضاء، مع دائرة الموارد البشرية أو المكتب القانوني أو وحدة إدارة دعم البرامج أو مع مكتب قطري مختص على أنسب الإجراءات وأكثرها سرية، من خلال، على سبيل المثال، اتخاذ إجراءات من جانب هذه المكاتب، أو إجراء مزيد من الاستعراضات المستندية أو عمليات التفتيش من جانب شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات أو النظر في الحالة في سياق عمليات المراجعة المقبلة التي تجريها دائرة المراجعة الداخلية. ومن بين الحالات الـ 20 التي أُغلقَت بعد التحقيق، كانت 15 حالة مُثبتة بأدلة وأسفرت عن تقرير تحقيق بشأنها (مقارنة بأربع حالات في عام 2020)، وتبين أن خمس حالات لم تكن مثبتة بأدلة وأسفرت عن مذكرة إغلاق (مقارنة بثلاث حالات في عام 2020).

58 - وتتعلق الحالات الـ 15 المثبتة بأدلة في عام 2021 (التي تتألف من أربع حالات تم ترحيلها من عام 2019 وخمس حالات تم ترحيلها من عام 2020 وست حالات فُتحت في عام 2021) بما يلي:

- اتباع أحد الموظفين أسلوب الإدارة الغظة، متسبباً في ثقافة للتهديد والترهيب في المكتب؛

- اتباع أحد الموظفين سلوكا محظورا ومخالفات في سجلات الحضور؛
- قيام موظف بتحريف المعلومات الشخصية أثناء قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعمليات التوظيف، وحدوث تضارب في المصالح في عملية للشراء، وتزوير وثيقة طلبها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإهدار موارد بمبلغ 26 000 دولار عند شراء سيارة جديدة؛
- ارتكاب أحد المتعاقدين في مجال الخدمات مخالفات تتعلق بإيرادات وإهدار للموارد، مما كلف هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2 755 دولارا؛
- قيام أحد الخبراء الاستشاريين بتزوير مستندات دفع بمبلغ 741 دولارا، ولكن ذلك لم يسفر عن تكبد خسارة مالية كبيرة؛
- إساءة استخدام أحد الموظفين لمنصبه، بما في ذلك تخويف موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وارتكاب مخالفات تتعلق بالتوظيف؛
- قيام موظفي أحد شركاء البرنامج بتزوير مستندات مالية، مما أدى إلى إساءة استخدام أموال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ 141 051 دولارا؛
- قيام موظف بتقديم مطالبات احتيالية لاسترداد نفقات إقامة بمبلغ 5 808 دولارات من دولارات الولايات المتحدة، ولكنها لم تسفر عن خسارة مالية؛
- قيام موظف بإضافة حساب هاتف شخصي إلى حساب هاتف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما أدى إلى إصدار فواتير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مقابل تكاليف الهاتف الخاص بمبلغ 84 دولارا (سددت في نهاية المطاف إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛
- عدم الإفصاح عن تضارب في المصالح من قبل مهندس تقني لأحد البائعين التابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (استعانت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة للإشراف على أعمال للبناء والمشاركة في اختيار شركة بناء)، بينما كان يمتلك إحدى شركات البناء المقدمة للعطاءات؛
- ارتكاب أحد الموظفين مخالفات تتعلق بالتوظيف؛
- ممارسات العطاءات المخالفة و/أو التواطؤ بين ثلاثة بائعين تابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عدة عمليات شراء (في ثلاث حالات)؛
- عدم مراعاة أحد الموظفين للمعايير المتوقعة من خلال عدم الكشف عن حالة طبية معروفة أثناء عملية توظيف اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

59 - ومن بين الحالات الـ 15 المثبتة بأدلة، أُحيلت 8 حالات تتعلق بموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاتخاذ إجراء بشأنها في إطار السياسة القانونية للهيئة. وفيما يتعلق بثلاث حالات تتعلق على التوالي بمتعهد خدمات مفصول وخبير استشاري سابق وشريك في البرامج، نظر المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع مكاتب أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في اتخاذ إجراءات ذات صلة أو كان يتخذها وفقا لاتفاقيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المبرمة مع هذه الأطراف. وفيما يتعلق بأربع حالات تتعلق بالبائعين، نظر المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شعبة التنظيم والإدارة وبالتشاور مع شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، في اتخاذ إجراءات ذات صلة بصياغة إجراء لمعاينة البائعين.

ولم يكن هذا الإجراء معمولاً به في هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام 2018، بعد أن توقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديم خدمات التحقيق إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتعلق بـ 6 من الحالات الـ 15 المثبتة بأدلة، نظر المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً في إحالة الحالات إلى سلطات إنفاذ القانون المحلية أو أصدر قراراً بهذا الشأن، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وسوف ترد أيضاً معلومات عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة في عام 2021 في "تقرير المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة رداً على سوء السلوك والمخالفات المرتكبة من قبل موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو أطراف ثالثة، وحالات السلوك الإجرامي المحتمل، للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2021".

60 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، رُحِّل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من 14 حالة إلى عام 2022. وحتى 31 آذار/مارس 2022، أُغْلِقَتْ 4 من هذه الحالات وظلت 10 حالات قيد التحقيق. ومن بين الحالات الأربع التي أُغْلِقَتْ، تم إغلاق حالة واحدة بعد إجراء تقييم أولي (أحالتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الإدارة للنظر فيها واتخاذ إجراء محتمل) وأُغْلِقَتْ ثلاث حالات بعد التحقيق (تبين أن حالتين لم تكونا مثبتتين بأدلة وتم إثبات حالة واحدة). وتتعلق الحالة المثبتة باختلاس موظفي شريك البرنامج أموالاً بمبلغ 6 823 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، اتخذت مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإجراءات ذات الصلة وفقاً لاتفاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شريك البرنامج، وكان المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ينظر أيضاً في إحالة الحالة إلى سلطات إنفاذ القانون المحلية.

## دال - أنشطة مكافحة الغش والفساد

61 - بالإضافة إلى دعم تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اضطلعت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بأنشطتها الخاصة بمكافحة الغش والفساد والتواصل والتنوعية داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

62 - وعلاوة على ذلك، قدمت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات مشورةً في المناقشات وفي عملية صياغة اتفاقات المانحين مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف والأطراف الثالثة الأخرى. وشاركت الشعبة أيضاً في مناقشات مع مكاتب أخرى للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تابعة للأمم المتحدة لإعداد صيغة منسّقة لاتفاقات المانحين في المستقبل.

63 - وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الشعبة، في عام 2021، وبالتعاون مع شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، ومع الإدارة العليا، أول حملة لمكافحة الفساد في اليوم الدولي لمكافحة الفساد (9 كانون الأول/ديسمبر). و قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بثاً عالمياً دكّر جميع موظفي الهيئة بمسؤولياتهم عن منع الغش والفساد وكشفهما والإبلاغ عنهما.

## المرفق الأول

## تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2021

العدد	المرجع	عدد التوصيات		الاستنتاجات العامة لعمليات المراجعة
		المجموع	أولوية عليا	
<b>عمليات مراجعة الحسابات الميدانية</b>				
1	المكتب القطري لفلسطين	10	10	مُرَضٍ
2	المكتب القطري لباكستان (بالتعاون مع دائرة المراجعة الداخلية)	12	5	يحتاج إلى بعض التحسينات
3	المكتب القطري لإثيوبيا	12	4	مُرَضٍ
4	مكتب الوجود البرنامجي لطاجيكستان	10	1	يحتاج إلى بعض التحسينات
5	مكتب الوجود البرنامجي لصربيا	2	1	مُرَضٍ
6	المكتب القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالتعاون مع دائرة المراجعة الداخلية)	21	8	يحتاج إلى تحسينات كبيرة
7	التوليف التجميعي لعمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية	16	1	يحتاج إلى بعض التحسينات
<b>مراجعة الحسابات بالمقر</b>				
1	مراجعة حسابات وظيفة الاتصالات والدعوة	15	4	يحتاج إلى تحسينات كبيرة
<b>مراجعة حسابات المجالات المواضيعية</b>				
1	إدارة مخاطر الطرف الثالث فيما يتعلق بالخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية	5	2	يحتاج إلى بعض التحسينات
2	مراجعة حسابات برنامج مكافحة الغش	12	5	مستوى النضوج 2
3	مراجعة حسابات إدارة فرادى الخبراء الاستشاريين	15	4	يحتاج إلى تحسينات كبيرة
4	مراجعة حسابات إدارة الأصول والإيجارات	10	1	يحتاج إلى بعض التحسينات
<b>العمليات الاستشارية</b>				
1	تقييم موجز للتقدم المحرز في مشروع التخطيط المركزي للموارد في هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتحديات التي واجهته حتى 20 شباط/فبراير 2021			
2	مبادرة تسليط الضوء: تقييم مستقل للمخاطر وتحديد الدروس المستفادة من تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمرحلة الأولى			



## موجزات الاستعراضات الاستشارية

تقييم موجز للتخطيط المركزي للموارد في دائرة المراجعة الداخلية حتى 20 شباط/فبراير 2021

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الموجز في تقييم ما يلي: فعالية الترتيبات الحالية لإدارة المشروع؛ وعملية التخطيط في تحديد النطاق والإطار الزمني والميزانية؛ وإدارة المخاطر؛ والتقدم المحرز حتى الآن مقارنة بالخطة. ووقت التقييم في شباط/فبراير 2021:

- في ما يتعلق بالإدارة: لاحظت دائرة المراجعة الداخلية أن آليات إدارة المشروع ستستفيد من وجود مجلس إدارة فعال للمشروع، ودور معترف به للمدير التنفيذي للمشروع، ودور وسلطة مدير المشروع.
- في ما يتعلق بعملية التخطيط: أكدت الدائرة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعتمد اعتمادا كبيرا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمصدر خارجي لتقديم خدمات التخطيط المركزي للموارد، وقرارها بالابتعاد عن نظام أطلس. وشملت التحديات إضفاء الطابع الرسمي على ميثاق مشروع مشترك بين الوكالات، وتفعيل مجلس إدارة المشروع المشترك بين الوكالات، والموافقة على وثيقة مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك تقييم النطاق الأصلي للمشروع والوظائف الرئيسية الجديدة للتخطيط المركزي للموارد، وكيفية معالجة التباينات بين النطاق الأصلي والوظائف.
- في ما يتعلق بالتقدم المحرز حتى الآن: اتفقت دائرة المراجعة الداخلية مع الإدارة في جهودها الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للخطة والميزانية التفصيليتين لمشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأثارت الدائرة الحاجة إلى الإبقاء على نطاق التحول المؤسسي وإعادة هندسة العمليات المدرجة أصلا في المشروع؛ وإدارة حالات التبعية بين المشروع المشترك بين الوكالات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مراعاة المنافسة مع الأولويات الاستراتيجية الأخرى.
- في ما يتعلق بإدارة المخاطر: كانت إدارة المخاطر من أكثر المجالات تقدما ضمن هذا المشروع، حيث أظهرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستوى عاليا من النضج في تحديد وتوثيق مخاطر المشروع، وتصعيدها إلى الإدارة العليا. ولكي تكون فعالة بشكل كامل، يمكن لعملية إدارة المخاطر أن تحسن عملية صنع القرار بشأن المخاطر المتصاعدة.

**مبادرة تسليط الضوء: تقييم مستقل للمخاطر وتحديد الدروس المستفادة من تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمرحلة الأولى**

كان الهدف من هذا التقييم مساعدة الإدارة في تحديد الإنجازات الرئيسية والتحديات والدروس المستفادة من منظور هيئة الأمم المتحدة للمرأة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من دور مبادرة تسليط الضوء في مجال الإدارة والتنسيق والاتساق التقني وتنفيذ المشاريع والعمليات. وكانت بعض الملاحظات خارجة عن سيطرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وشملت مواطن القوة تعبئة القيادة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل دعم مبادرة تسليط الضوء؛ وتعيين فريق متخصص في قسم وضع حد للعنف ضد المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإدارة مبادرة تسليط الضوء؛ والتعبئة النهائية للدعم التشغيلي الداخلي؛ وتقاني والتزام موظفي هيئة الأمم المتحدة

للرأة المشاركين في البرامج الإقليمية والقطرية. واكتسبت مبادرة تسليط الضوء زخما سياسيا ملحوظا، وأصبحت أولوية استراتيجية وواضحة للعيان في البلدان المستفيدة من مبادرة تسليط الضوء وللأمين العام للأمم المتحدة ونائبته، اللذين واصلوا الدفاع عن هذه الأهداف، خاصة خلال أزمة كوفيد-19. ومبادرة تسليط الضوء هي واحدة من أولى "الصاديق الإرشادية" لإصلاح الأمم المتحدة في مجال أهداف التنمية المستدامة، وتمثل اختبارا حاسما لمنظومة الأمم المتحدة لإثبات ما إذا كان بإمكان الوكالات العمل معا في تحقيق نتائج طويلة الأجل بأبعاد متعددة مع شركاء متعددين.

وكان الإطار الزمني العام لمبادرة تسليط الضوء طموحا مقارنة بأثرها المتوقع وتغطيتها الجغرافية. ومثل الإنجاز تحديا، حتى بدون التعقيدات الإضافية لجائحة عالمية. وينطوي نهج الشراكة الشامل للجميع المختار مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، مع ما يتمتع به من تمويل كبير لتعزيز دور وقدرة منظمات المجتمع المدني، على تحدٍ متواصل في قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على تحقيق النتائج المتوقعة المقترنة بالأزمات الصحية والاقتصادية لكوفيد-19 وعمليات الإغلاق والأولويات الوطنية المتنافسة. وكانت حوكمة مبادرة تسليط الضوء معقدة ولم يتم تفعيلها في إجراءات تشغيل موحدة واضحة في الوقت المناسب، ذات أدوار ومسؤوليات وجدول زمنية محددة بوضوح.

وكان ينبغي زيادة التركيز على تقييم الجدوى الداخلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاستثمار في التأهب الهيكلي اللازم "لبرنامج مميز" من هذا القبيل لكي يضطلع بأدواره في التنسيق التقني وتنفيذ البرامج في إطار القيود القائمة. وعلى الرغم من الموارد المحدودة لاستيعاب هذا البرنامج الكبير والمعقد والطموح، وكذلك التحدي المتمثل في أداء الدورين المزدوجين للتنسيق التقني وتنفيذ البرامج، فقد كثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها في عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية وفي نهجها التنفيذي. وكانت التوقعات بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أدوارها التقنية والتنفيذية تتطلب جهدا كبيرا وتمثل فرصة مهمة للمكاتب الميدانية التابعة للهيئة لتوسيع نطاق هيكلها وقدراتها وإمكانياتها وتقديم الدعم في الوقت المناسب. غير أن الموارد لم تكن تخصص دائما بما فيه الكفاية عند الحاجة لضمان أن تتمكن المكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاضطلاع بكلا الدورين.

وشملت الدروس الرئيسية المستفادة ما يلي:

- الحاجة إلى إجراء تقييم للجدوى والقدرات لضمان تأهب هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستيعاب البرامج الكبيرة الجديدة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الإشراف على المشاريع وضمان المساءلة الواضحة عن التنفيذ، وتعزيز إدارة الميزانية للبرامج الكبيرة، وتخطيط وتوزيع تكاليف الدعم على أقسام الدعم المركزية ذات الصلة.
- توضيح الوظائف الرئيسية والمسؤوليات الداخلية في الرصد والإشراف الإداري على مبادرة تسليط الضوء مع تحديثات مخصصة للمخاطر.

## المرفق الثالث

ميثاقا شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، ودائرة المراجعة الداخلية

ميثاق شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات

[UN-Women-Charter-of-Independent-Evaluation-and-Audit-Services-en.pdf](#)

ميثاق دائرة المراجعة الداخلية للحسابات

[UN-Women-Charter-of-Internal-Audit-Service-en.pdf](#)

---